

المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار

د. شاكِر عبد الكريم فاضل

كلية القانون / جامعة ديالى

مقدمة :

تتبع أهمية البحث في موضوع المجتمع المدني والدولة من عوامل عديدة ، في مقدمتها ، تزايد الحديث عن المجتمع المدني ، خصوصاً ، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وما بعدهما ، حتى أضحت مفردة شائعة في نتاجات المثقفين وفي مضامين وسائل الاعلام والدراسات الأكاديمية . وكذلك اقتران مفهوم المجتمع المدني بمفهوم رديف ألا وهو الديمقراطية ، حتى أضحت الحديث عن احدهما وكأنه لا يكتمل دون الحديث عن الآخر . بالإضافة الى ذلك ، فلقد وظفت اطروحة المجتمع المدني في جوهر استراتيجيات القوى الكبرى في تعاملها مع الشؤون الإقليمية والدولية .

أن اشكالية البحث الاساسية تتمثل في حاجة مفهوم المجتمع المدني الى وضعه في سياقه الملائم والصحيح ، وبالأخص ، في علاقته بالدولة ، حيث تتوافر درجة من الضبابية تميز العلاقة بينهما . هذه الاشكالية تطرح أسئلة عديدة : ما هي علاقة مفهوم المجتمع المدني بالمفاهيم المقاربة مثل ، المجتمع السياسي ، المجتمع المحلي ، الدولة ؟ وكيف أدركت المدارس الفكرية الرئيسية طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ؟ وما نوع التغيير الذي حصل في المفهوم المعاصر للمجتمع المدني ؟ وما هي المداخل المعاصرة النظرية والعملية التي عالجت العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ؟

وعلى ضوء ذلك ، فإن فرضية البحث الأساسية ، هي ان مجال المجتمع المدني يتمايز في مكانته ووظائف مؤسساته ودوره عن مجال الدولة ووظائف مؤسساتها ودورها ، ولكن في نفس الوقت تتكامل أدوارهما . وهذا ما يحاول البحث اثباته . ذلك بأعتماد منهج علمي في البحث وصفي وتحليلي وعلى وفق خطة البحث الآتية :

- المبحث الأول – الأبعاد النظرية للمفاهيم المستعملة .
 - المبحث الثاني – المجتمع المدني والدولة لدى الفلسفات الحديثة .
 - المبحث الثالث – المداخل المعاصرة للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة .
- خاتمة .

المبحث الأول

الأبعاد النظرية للمفاهيم المستعملة :

سنتناول في هذا المبحث تباعاً : مفهوم المجتمع بوجه عام ، ومفهوم المجتمع السياسي ، ومفهوم الدولة ، وأخيراً مفهوم المجتمع المدني .

أولاً : مفهوم المجتمع بوجه عام Concept of Society : in general :

الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي يعتمد على المجتمع لتلبية حاجاته الأساسية . والمجتمع يقوم كنسق من العلاقات المتبادلة بين الأفراد ، ومن أجل هذا لا يمكن أن نعزل الفرد عن مجتمعه وعن ثقافته لأنه لا يصبح إنساناً الا من خلال التفاعل مع الآخرين في الجماعة (١)

هذه الحقيقة يمكن الانطلاق منها لفهم مفردة المجتمع ، ويمكن القول لتكوين تصور واضح حول هذا المفهوم بأنه لا وجود لتعريف محدد للمجتمع بالمعنى القانوني لهذه الكلمة ، نظراً لما يحويه من غنى اجتماعي لا نهاية له .

يذهب أدرنو في تحديده للمفهوم بأن ، المجتمع ، يتحدد من خلال التبادل كشرط اساسي في تكوينه . فما الذي يجعل من المجتمع مجتمعاً ، أن من ناحية المفهوم ، أي نظرياً ، او كتكوين واقعي ، فعلي ، إنما هي علاقات التبادل التي تطبق على كل البشر الذين يطالهم مفهوم المجتمع (٢) .

ويرى أدرنو أن مفهوم المجتمع ليس مفهوماً معطى ، بمعنى انه لا يمكن لمس المجتمع لمس اليد ، صحيح انه ليس معطى حسيماً ، ليس مجرد واقعة ملموسة يمكن تسجيلها ، الا انه رغم ذلك شيء قابل للتحديد من خلال المعرفة ، فهو ليس شيئاً لا عقلانياً (٣) .

ان العلاقة المتبادلة بين الافراد ليست من نمط واحد ثابت لا يتغير ، بل هي تتخذ اشكالاً متعددة متنوعة متبدلة ، ووفقاً لذلك فإن أدبيات العلوم الاجتماعية تزخر باستخدامات لمصطلح المجتمع بمفاهيم مختلفة ومتمايزة ، ومنها مصطلح المجتمع المحلي .

المجتمع المحلي يعرف على انه اكثر تجمعات الانسان شمولاً وهو يتميز بامكانية ان يقضي العضو الفرد في هذا المجتمع ، حياته كلها في داخله .. وأن الأساسيين اللذين تقوم عليها كل المجتمعات المحلية ، هما المكان المشترك والشعور المشترك بالعاطفة نحو المجتمع المحلي (٤) . أما عن الأساس الأول فإن المجتمع المحلي يتميز بطبيعة اقليمية ، تشمل تربة مشتركة بالإضافة الى طريقة مشتركة في الحياة (٥) . ذلك أن القيم المشتركة تظهر مرتبطة بالمكان المشترك .

وعن الأساس الثاني ، أي الشعور المشترك بالعاطفة نحو المجتمع المحلي ، فهو ذلك الاحساس المشترك بما يملكون من ذكريات وتقاليد وعادات ومؤسسات – ويشكل الحاجة العامة للناس الى العيش معاً ، ويحددها ويصبح المجتمع المحلي الخلفية الدائمة في حياتهم ، والى حد ما الصورة المستقبلية لفرديتهم (٦) .

يتضح من ذلك بأن مفردة المجتمع المحلي أقرب الى المفهوم العام لمفردة مجتمع المتداولة على اطلاقيتها . وهي متميزة عن مفهوم المجتمع المدني – موضوع البحث – لكنه بالتأكيد يشكل الأساس الذي يتغذى المجتمع المدني منه ويتحرك في أطاره ويتفاعل معه .

ثانياً : مفهوم المجتمع السياسي Concept of political Society :

أن المجتمعات ، متعددة ومتنوعة ، غير أنها جميعاً تشترك في عنصر أساسي وهو وجود تنظيم سياسي . أن المجتمعات السياسية بصورة عامة تتسم بالخصائص الذاتية للجماعة الاجتماعية التي تنطوي عليها ، فهي تؤلف مجموعة بشرية ، وهي تحتل مكاناً من الارض ، ولها اجهزة وتنظيم ووسائل مادية ، ولها نظام سنني (قواعد قانونية وغير قانونية) ، وهي وعاء السلطة وما يرتبط بها من ظواهر وعلاقات . ويتميز المجتمع السياسي عن المجتمعات الاجتماعية الأخرى بطابعه الكلي ، اذ ينطوي على جماعات اجتماعية اخرى ، ولا ينطوي هو في أية جماعة اجتماعية (٧) .

ويتميز المجتمع السياسي بخصائص نوعية ، حيث أن المجتمع السياسي هو مجتمع شامل وتحكم هذه الخصيصة في سماته النوعية ، وأول هذه السمات هو غياب التخصص . اما الخصيصة الثانية فهي ان كل الجماعات الاجتماعية المتكونة في المجتمع السياسي هي تابعة له . وبعبارة اخرى ان المجتمع السياسي يقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية . وأخيراً أن المجتمع السياسي مستقل عن كل مجتمع سياسي آخر (٨) .

وبما أن حقيقة المجتمع السياسي انه واقع شامل وانه الواقع البشري الذي يؤلف بأفراده وجماعته ، وعلى أختلاف انواعها وادوارها ، كلاً واحداً مترابطاً يعمل على تأمين حياته وازدهارها بصورة مستمرة في أطار جغرافي معين . فأن من الباحثين من عدّ الدولة ممثلاً لذلك المجتمع (٩) . وهذا ما يقودنا الى الحديث عن مفهوم الدولة .

ثالثاً : مفهوم الدولة Concept of State :

لم يتفق الباحثون على تعريف جامع للدولة ، والأمر يرجع الى طبيعة الدولة كونها ذات جوانب متعددة تنبع من طبيعتها الكلية او الشاملة ، فلها جوانب قانونية وسياسية واجتماعية وفلسفية وغيرها . ذن من الطبيعي أن تتعدد التعاريف لها فقد عرفها القانونيون بأنها : ظاهرة سياسية وقانونية وتعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمية ومستمرة ، ويخضعون لنظام معين ، أو أنها : الشخص المعنوي الذي يرمز الى شعب مستقر على اقليم معين ، حكماً ومحكومين ، بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية ذات سيادة (١٠) . ومن الواضح ان المنهج القانوني عرفها استناداً الى عناصرها أي ، الأقاليم ، الشعب ، السيادة .

والدولة في نظر باحثي علم السياسة هي : التجسيم الكامل للسيادة ، أي لمجموعة فعاليتها السياسية الداخلية والخارجية . ودراستها هي دراسة هذه الفعاليات (١١) .

ونحن الباحثون الاجتماعيون منحى آخر ، أ ذ لم ينصب اهتمامهم على الدساتير وأشكال الحكم ، ولا على الصيغ التي تحقق بها الدولة وظائفها المختلفة ، بل السعي الى ابراز طابع الدولة باعتبارها شكلاً مميزاً من أشكال المؤسسة الاجتماعية ، والى اكتشاف نمطها الاجتماعي والكشف عن علاقاتها المميزة بالأجزاء الأخرى من النظام الاجتماعي (١٢) .

وما دامت الدولة وصفت بأنها مؤسسة فيعني ذلك انها تنظيم محدد للمجتمع . لكنها المؤسسة الاجتماعية والسياسية الكبرى . ذلك انها بمفهوم اجتماعي آخر ، الدولة : هي تلك القوة الاجتماعية المنظمة التي تمتلك سلطة قوية ، تعلوا قانوناً فوق أية جماعة داخل هذا المجتمع ، وعلى أي فرد من أفراده . ويؤمى بالدولة عن بقية الجماعات ذلك الاعتراف لها بحق القسر وطلب الطاعة من المواطنين . ويعطيها هذا الحق الأولوية على كل الجماعات الاخرى في المجتمع (١٣) .

ولعل الخاصية الهامة الاخرى للدولة تكمن في ذلك التمايز عن المجتمع فلا توجد الدولة إلا حيث تكون قد وصلت الى درجة من التنظيم ، يجعل لها وجوداً مستقلاً عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة فيها من جهة ، وأن تكون مستقلة عن مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى .

ويفرق الباحثون تفرقة دقيقة بين الدولة (State) والحكومة (government) لأن الدولة هي المؤسسات والحكومة هي الأشخاص الذين يحكمون بأسم الدولة . الدولة تصور نظري ، والأشخاص يتغيرون ولا تختلط الصورتان الا في المجتمعات البدائية او الانظمة الدكتاتورية حيث يدعي الحاكم المستبد انه الحكومة والدولة (١٤) .

أن شكل الدولة اليوم انما هو التعبير الأمثل عن الحصيلة التاريخية لتنظيم علاقات البشر نظاماً عقلانياً مقبولاً ومع ذلك تبرز الأشكالية عندما يشعر المحكومون (المجتمع) بأن هناك تعارضاً بين الدولة والمجتمع المدني ، وأن الدولة نسق متعال متسلط يتجاهل المجتمع المدني و منظماته الوسيطة . وهذا ما يقودنا الى البحث في مفهوم المجتمع المدني .

رابعاً : مفهوم المجتمع المدني Concept of Civil Society :

تعددت مفاهيم المجتمع المدني بتعدد مشارب واتجاهات الباحثين ، فلقد عرف على انه ، المجتمع الذي يشارك في بنائه المواطنين ليس بالآليات والاستراتيجمات المألوفة ، بل عبر اقامة مؤسساتهم ومنظماتهم كآليات للتأثير على واقعهم ورسم آفاق لمستقبلهم ، وعبر تكريس قيم الديمقراطية والتعددية فتكف مصائرهم عن ان تكون في ايدي مؤسسات الدولة وحدها . (١٥)

وجرى تعريفه على انه نتاج خصوصي مرتبط باليات اقتصادية ، وسياسياً متميزاً بالحرية ، وهو اساساً فضاء مواطنة وحرية (١٦) .

ولجأ بعض الباحثين الى تبني تحديد اجرائي لمفهوم المجتمع المدني يتفادى الأشكاليات التي يثيرها تعدد المفاهيم ، فلقد حدد بأنه : المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة ، منها اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار ومثال ذلك الاحزاب السياسية ، ومنها اغراض نقابية كالدفاع عن مصالح اعضائها ، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي ، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة ، ومنها اغراض اجتماعية للأسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية . (١٧)

وحده البعض استناداً الى اركانه وعناصره الاساسية - على النحو الآتي :-

(١٨)

- ١- الركن التنظيمي - المؤسسي ، فالمجتمع المدني يضم مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون اليها بمحض ارادتهم .
- ٢- الفعل الارادي الحر ، حيث يزداد أنخراط الافراد في مؤسسات تقوم على معايير انجازية حديثة ، وتقدم بدائل موضوعية للانتماءات والولاءات الاولية ، في اطار انتماء الى الدولة يتخذ من المواطنة ركيزة اساسية له .
- ٣- الاستقلالية عن الدولة ، استقلالية من المناحي الادارية والمالية والتنظيمية .

٤- اطار قيمي اخلاقي يتمثل في مجموعة معايير وقيم مثل التسامح ، والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح ، الالتزام بقيم التنافس والتعاون ، واللجوء للطرق السلمية في حل وادارة الصراعات والخلافات .

المبحث الثاني :

المجتمع المدني والدولة لدى الفلاسفة الحديثة :

سنتناول في هذا المبحث مدرسة العقد الاجتماعي والمدرسة الهيغلية والرؤية الماركسية ، والمساهمة التوكفيلية بشأن الدولة والمجتمع المدني .

اولاً: مدرسة العقد الاجتماعي نموذج العلاقة الكلاسيكي

تجد هذه المدرسة ، اساسها في اراء وافكار فلاسفة العقد الاجتماعي ، الذين كانت نتائجهم تشكل فلسفة التحول من المجتمع الوسيط الاقطاعي الى المجتمع الحديث الذي تقوده الطبقة البرجوازية ، هذا التحول لم يكن وليد لحظة مفاجئة بل حدث نتيجة تطور تاريخي من الممكن ان نجد له جذوراً في العصور الوسطى الاوربية .

لقد كانت اسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي تعبيراً عن حركة التنوير والتحديث الاوربية . ان نقطة البداية عندهم ، هي حالة الطبيعة ، وهي النقطة التي ينطلق منها كل انصار نظرية العقد الاجتماعي ، على الرغم من اختلافهم في تحديد ملامحها وخصائصها . ان حالة الطبيعة تبدو في نظرية العقد الاجتماعي كتجسيد للمجتمع المثالي الجديد ، والحرية والمساواة ليتسنا إلا التعبير عن الرفض الفلسفي ، أي النظري ، لقيود المجتمع الاقطاعي ، و ذلك الرفض تجلى في فكرة العقد الاجتماعي ذاتها ، والذي بينه روسو بقوله : " ان ما يفقده الانسان بالعقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية وحقاً لا محدوداً في كل ما يغريه وما يستطيع بلوغه ، اما ما يكسبه فهو الحرية المدنية وملكية كل ما هو في حيازه ... ويجب ان نميز الحرية الطبيعية التي ليس لها من حدود سوى قوى الفرد ، عن الحرية المدنية التي تكون محدودة بالارادة العامة " (١٩) .

ويصف روسو الحرية المدنية بأنها : " وحدها تجعل من الانسان سيد نفسه حقيقة ، إذ أن نزوة الشهوة وحدها هي عبودية واطاعة القانون الذي نسنه لأنفسنا هي حرية " (٢٠) .

أو كما وصفها جون لوك : " حيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه ، ويتنازل عنها للمجتمع ، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي او مدني " . وبعبارة اخرى انه : " اذا وجدت جماعة من الناس ليس بينهم مثل هذه السلطة الحاسية لكونها ، فهم ما يزالون على " الطور الطبيعي " ، مهما كانت طبيعة اجتماعهم او نوعه " (٢١) .

وطبقاً لأراء مفكري العقد الاجتماعي فإن العلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية او طبقات ولكنها علاقات بين افراد احرار ومتساوين كتجسيد لفكرة الحرية التي يجسدها العقد الاجتماعي . ففي نظر روسو فإن الأفراد احرار يظهرون كمتساوين ذلك ان كل واحد اذ يهب نفسه للجميع ، لا يهب نفسه لأحد . ولما لم يكن ثمة من مشارك لا نحصل منه على الحق نفسه الذي نتخلى عنه من انفسنا ، فأنا نكسب ما يعادل كل ما فقدناه واكثر من ذلك قوة للمحافظة على ما لدينا . وان جوهر الميثاق الاجتماعي يتلخص

في العبارات التالية : " يسهم كل منا في المجتمع بشخصه وبكل قدرته تحت ادارة الادارة العامة العليا ، ونتلقى على شكل هيئة كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل " (٢٢) .
وهكذا يتضح لنا ان جذور مصطلح المجتمع المدني تعود الى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافزة لاستقراره . كما وانهم استخدموا مصطلح المجتمع المدني ليعني المجتمع السياسي " والدولة " تحديداً أو استخدم ليكون المعاكس للمجتمع البدائي لا السياسي .
ويبدو من العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في إطار نظرية العقد الاجتماعي ، ان الدولة تبدو كسلطة عامة فوق المجتمع ، أي كسلطة مستقلة عن العناصر المكونة للمجتمع المدني ، هدفها تحقيق المصلحة العامة ، التي تتجسد في حماية الحرية والملوية ، و ذلك بالتوفيق ما بين المصالح الفردية المتعارضة .

ثانياً : هيغل : هيمنة الدولة :

هناك من انتقد نظرية العقد الاجتماعي ، ويعد هيغل ابرز ممثلي هذا الاتجاه ، حيث اعتبر ان المجتمع المدني في صياغته التعاقدية ، والانسجام الذي تفرضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع قاصر عن تحقيق الامن ، وانه عاجز عن اقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته ، ويقترح أن تكون الدولة هي الاطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية .
ودعا هيغل الى الدولة القوية باعتبارها الوسيلة التي تكفل تحقيق المصلحة الخاصة والعامة ، فلم تعد الدولة في المنظومة الهيغلية تركيباً اصطناعياً حاصلًا بفعل التعاقد الحر بين المواطنين ، بل انها اصبحت الجوهر والأصل ، وأصبح الأفراد مجرد انتاج (٢٣) .
نحى هيغل منحى مختلفاً عن دعاة النظرية العقدية ، ولم يتقبل فكرة ان الدولة قامت على اساس التعاقد . ويرى هيغل ان العقد الفردي نابع من ارادة الفرد الخاصة كأن يعقد رجل عقداً مع امرأة على الزواج بمحض ارادتهما ، ولكن الفرد لا يستطيع ان يوقع عقداً أو يتفق اتفاقاً مع الدولة أن تكون أو لا تكون ، قضية الفرد مع الدولة تختلف اختلافاً كلياً عن زواجه ، فالدولة لا تقع في مجال حرية و ارادة الافراد ولكنها تتجاوز وجودهم ان لم تكن تلوهم جميعاً . فالفرد غير قادر على فصل نفسه عن الدولة ، والأفراد مواطنون في الدولة في المحل الأول منذ ولادتهم فحياة الفرد معلقة بوجود الدولة سواء رضي ذلك ام أبي . (٢٤)

ويبدو واضحاً أن هيغل لا يرى بأن الدولة تقوم على التعاقد ، وأن من الخطأ الاعتقاد بأن أصل الدولة قائم على خيار اعضائها . ويصف هيغل المجتمع المدني على أنه نظام قائم على الأنانية البحتة . في حين يؤمن ايماناً قاطعاً بأن علاقة الفرد بالدولة شيء مختلف جداً من هذه النظرة ، فالدولة عنده هي بمثابة تمثل للروح المطلق على الأرض ، انها وفقاً له لا تكتمل انسانية الإنسان وحياته الأخلاقية ووجوده الفعلي الا عن طريقها (٢٥)

و ذهب الى ابعد من ذلك فأكد على أن الدولة لها من القوة والعظمة ما يجعلها متعالية عن الأفراد ، وأن واجب الافراد الأول والأخير انما هو الخضوع التام للدولة وعنده " حق الفرد في الحرية لا يتحقق الا بقيام الدولة " (٢٦) .

ويبدو أن المفهوم قد تطور كثيراً عند هيغل الذي ميّز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية على العادات والعرف والتقاليد ، والدولة بوصفها مجموعة من

المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في أطرافها شبكة العلاقات السابقة ، وحاجة المجتمع المدني للدولة لمنحه الهدف والتوحد (٢٧) .

وهنا يطرح التساؤل الأتي ، ما هي الاسباب و آراء الحيز الواسع الذي اعطاه هيغل للدولة وهيمنتها على المجتمع ؟ ولأجابة عن هذا التساؤل ، لا يمكن التغاضي عن الواقع الاجتماعي – السياسي الذي ولد هذا الفكر الهيجلي .

ذلك ان هيغل الألماني الاصل ، عاش متأثراً بما شهدته المانيا في القرن التاسع عشر من تطورات واحداث ، فلقد شهدت بروسيا هزيمة امام جيوش نابليون الفرنسية ١٨٠٦م حيث واجهتلا ذلالاً إذ استسلمت قلاعها الواحدة تلو الاخرى لقوات فرنسية قليلة العدد – وبدت بروسيا وكأنها قد أستبعدت الى الابد من قائمة الدول الكبرى وقد أثر ذلك في هيغل ذاته ، فبعد ان شهد هذه الاحداث الجسام ، وبعد ان تم طرده من منزله على ايدي الجنود الفرنسيين ، اخذ يتجه الى مساندة الدولة القائمة (البروسية) بأفكاره وفلسفته (٢٨) .

علاوة على ذلك لقد شهدت بروسيا جهود رجال في مراكز السلطة رأوا ضرورة القيام بأصلاحات جذرية تم اخراجها الى حيز التنفيذ ، وكانت تشتمل جوانب الحياة كافة ، واستهدفت خلق علاقة عضوية بين الدولة والشعب ، وكان هدفهم الأسمى استقلال المانيا عن التبعية الفرنسية . ومما لا شك فيه ، ان هذه التطورات كان لها الأثر الواضح على هيغل الذي مسه هذا المد ، ومن ثم كانت الدولة بالنسبة اليه هي " المطلق " و " ظل الله على الارض " ، فهي أداة الوحدة الألمانية وطرد الغاصبين (٢٩) .

ولا بد من القول ، ان فكرة هيغل في هيمنة الدولة على المجتمع المدني كانت في سياق تاريخي – سياسي معين في محاولة لبناء دولة قوية في المانيا بمواجهة اعدائها . اما الآن فلم يعد مقبولاً بتبني فكرة الهيمنة تلك ، ذلك أن المجتمعات – وخاصة في العالم الثالث – على الأغلب تعاني من استبداد الدولة التسلطية ، وبالتالي هي أقرب الى تبني فكرة ان يكون المجتمع المدني مقاربة لتحقيق الديمقراطية ومواجهة استبداد الدولة التسلطية .

ثالثاً : الماركسية : تجاوز المنظور الليبرالي :

أن ماركس اقتبس المقابلة الهيجلية بين الدولة والمجتمع المدني ، وتناولها بأرتباط وثيق مع شكل التبادل الذي يتولد عن قوى الانتاج في حقبة تاريخية ما ، واعتبرها نتاجاً مادياً يحدد شكل الدولة ويكون في كل حين عماد البنية الفوقية (٣٠) .

ويقرر ماركس ان اختلاف الطبقات ناتج عن العلاقات الانتاجية التي تتميز بمن يملك وسائل الانتاج ومن لا يملكها . وان جميع المجتمعات ، كما يرى ، بأستثناء المجتمع الشيوعي ، تنقسم الى طبقات ، والتي تتميز نتيجة لوجود اهتمامات فردية معينة متعلقة بالعلاقات العامة لوسائل الانتاج بالصراع الطبقي ، وان الفوائد التي تجنيها طبقة معينة انما تكون على حساب خسارة الطبقة الاخرى (٣١) .

ويرى ماركس ان الذي يحدد درجة الصراع بين الطبقات الاقتصادية انما هو نوعية " النظام الفوقي " و عليه يجد ماركس ان الاخلاق والدين داخل المجتمع انما هي ادوات في يدي الطبقة الحاكمة تستعملها لتتال القبول من جميع فئات المجتمع على السواء ، اما مؤسسات الدولة فتقوم مقام الادوات التنفيذية لسياسة الدولة ومعتقدات الطبقة الحاكمة ، وان الدولة لا تزيد عن كونها حامية لمنافعها بشتى طرق العنف المختلفة ، وهي عبارة عن حالة اقتصاد دفاعية للطبقة الحاكمة (٣٢) .

ولكن على صعيد الممارسة فإن الأفكار الماركسية ، قد اخفقت في تحقيق ما كانت قد تقدمت الدولة والمجتمع الرأسمالي عليه ، ذلك ان التجارب في الدول والمجتمعات التي اخذت بالنظرية الماركسية ، لم تستطع الوصول الى المجتمع الذي تنتهي فيه الفوارق الطبقيّة والقادر على قيادة نفسه وتنظيم مجتمعه دون الحاجة الى تلك المؤسسة السياسية الكبرى (الدولة) ، وشهدت تلك التجارب التطبيقية اخفاقات خطيرة أدت الى انهيارها . ويعود ذلك الانهيار الى ثلاث مشكلات تمثل في واقع الأمر ، مظاهر الأزمة التي واجهت الدول الشرقية وهذه المشكلات هي :

- ١- مشكلة الديمقراطية .
 - ٢- مشكلة الجمع بين التخطيط وآليات السوق .
 - ٣- مشكلة الانفتاح على العالم الخارجي وأشكال هذا الانفتاح (٣٣) .
- ويبدو واضحاً مما تقدم بأن المجتمع المدني ، هو المجتمع الذي أنتجته في حقبة تاريخية معينة قوة فاعلة معينة ، هي البرجوازية ، والدولة عند ماركس هي الأداة الطبقيّة لسلطة الطبقة السائدة اقتصادياً وأيديولوجياً ، وهذا المفهوم جعله يتجاوز المنظور الليبرالي للدولة . لم يكن الفهم الماركسي التقليدي لمقولة المجتمع المدني هو الوحيد في هذا المجال ، إذ كان هناك فهماً آخر تمثل في افكار انطونيو غرامشي ، في تقديم رؤية لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة . أن هذا الماركسي الايطالي اشار الى ان المجتمع المدني يتألف من منظمات القطاع الخاص التي وان لم تكن رأسمالية بمعنى الكلمة ، فأنها تخلق المناخ الأيديولوجي والاخلاقي لدعم النظام الرأسمالي . ويذهب الى القول ان الدولة لم تترك لوحدها تدافع عن الرأسمالية بأدواتها الخاصة الا في الاقتصادات الرأسمالية المتخلفة من قبل اقتصاد روسيا ما قبل عام ١٩١٧ (٣٤) .

وكان غرامشي يستهدف بهجومه اولئك الماركسيين الذين يعتقدون ان استراتيجية الهجوم المباشر على الدولة ستنتج في اوربا الغربية على غرار ما حدث في روسيا . وقال انه على العكس من ذلك ، يكمن الجزء الأشد صعوبة في البرنامج الماركسي في مواجهة الهيمنة الأيديولوجية المناصرة للرأسمالية والناجمة عن فعل المجتمعات المدنية في هذه الاقتصادات (٣٥) .

وقد انتقد غرامشي لينين ، ذلك ان الأخير ذهب في القول ، ان الدولة ما هي الا جهاز قمع سياسي فيجب قلب هذا الجهاز حتى تنجح الثورة . اما غرامشي فحسب اعتقاده ، فإن قلب النظام السياسي لا يعني تحقيق الثورة الحقيقية ، بل بقلب مفاهيم المجتمع المدني تتحقق الثورة ، فالثورة الحقيقية هي التي تؤثر على البناء المدني قبل البناء السياسي . وبين غرامشي كيف أن البرجوازية الفرنسية قد هيمنت بأفكارها على المجتمع المدني ، قبل نجاحها في قلب النظام السياسي عام ١٧٨٩م ، بحيث اصبح من الصعوبة بمكان حالياً زعزعة هيمنة هذه الطبقة على المجتمع الفرنسي ، وهي سائدة لمتانتها وقوة ثقافتها السائدة في المجتمع المدني (٣٦) .

ويتضح من ذلك غرامشي ادخل تعديلاً مهماً على مفهوم المجتمع المدني ، إذ وضعه في اطار البناء الفوقي ، وربط بين المجتمع المدني ووظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة المسيطرة في المجتمع من جهة ، ووظيفة السيطرة على السلطة في الدولة من جهة اخرى .

رابعاً : توكفيل : مرجعية المفاهيم المعاصرة :

يشدد بعض الباحثين في مفهوم المجتمع المدني على ان ما يعنونه بالمجتمع المدني اليوم هو ليس المجتمع المدني للنظام القديم ، لكنه المفهوم المتصور بعد النموذج الأمريكي . والنموذج الذي يحتاج بحثه ، لم يكن ويجب ان لا يكون مطلقاً تماماً للنموذج الأمريكي (٣٧) .

ومما لا شك فيه ، ان مثل هذا الادراك يحيلنا الى الاهمية التي يحظى بها هذا النموذج والتي تقترب من المفاهيم المعاصرة للمجتمع المدني ، وذلك ما استدعى الإشارة إليه ، كما أدركه بوقت مبكر الكسيس دي توكفيل في منتصف القرن التاسع عشر .

قدم دي توكفيل اسهاماته في مجال العلاقة بين الدولة والمجتمع واستطاع ان يعبر عن هذه العلاقة ، فقد ادهشته الدولة الأمريكية . ففي اوروبا الدولة تبادر وتمول وتراقب معظم نواحي الحياة المهمة ، لكنه لم يجد في أي مكان من امريكا أي شيء يلبى هذه المهمة التي تبدو جوهرية (٣٨) .

فقد لاحظ ان كل ما بدا أن امريكا بحاجة اليه لتحقيق الازدهار هو الحرية ومزيد من الحرية ، وعقد مقارنة بين حالة كهذه وحالة اوروبا ، فبدلاً من الاستئجاب بمسؤول حكومي عندما تكون هناك حاجة لتنفيذ امر ما ، يشكل الأمريكيون مجموعة خاصة (منظمة مدنية) ، وفي وقت سريع يكونون قد حصلوا على جسرهم او شارعهم او مستشفىهم . وان الاحساس بقيمة الذات والرغبة في الاعتماد على المبادرات الفردية هي سمات وطنية قيمة (٣٩) .

في كتابه " الديمقراطية في امريكا " الذي نشره عام ١٨٣٥م والذي عدّ اول دراسة للمنظم السياسي - اعتمد دي توكفيل منهج الملاحظة اعتماداً كلياً (٤٠) .

وكانت ملاحظته للوقائع مبنية على افتراضين : الافتراض الأول هو أن عالماً ديموقراطياً جديداً قوامه المساواة هو في حالة انبثاق ، والافتراض الثاني هو انه يستطيع ان يرى الصورة النموذجية لهذا العالم في الولايات المتحدة . ووفقاً لتصورات دي توكفيل فان العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية ، انذاك ، كانت تعد نموذجية .

ولقد حاول الاجابة عن اسئلة رئيسية مثل ، ما هو الدور الذي يجب ان تؤديه المؤسسات الخاصة في أية ديمقراطية ؟ وما هي القيم الضرورية لتشجيع المواطنة المسؤولة ؟ وكيف يكون الفهم الصحيح للمصلحة الشخصية ؟ لأجل ذلك انصب اهتمامه الرئيسي على جملة من الافكار من بينها تأكيده على الحرية الدينية وانها كانت ضرورية للحفاظ على روح الاحترام المتبادل وتقوية الروابط الاخلاقية ، فيقول : " بينما يسمح القانون للشعب الأمريكي بفعل كل شيء هناك أشياء يمنعهم الدين من أن يتخلوها ويحظر عليهم ان يجراً عليها " و " انا اشك فيما اذا كان الانسان يستطيع ان يدعم استقلالاً دينياً كاملاً وحرية سياسية كاملة في الوقت ذاته " و عليه فالمواطن " ان لم يكن يتمتع بابمان فلا بد ان يطيع ، وان كان حراً فعليه ان يؤمن " وهكذا يميل الدين لديه الى تقييد الحرية الخطرة المحتملة التي هي جزء لا يتجزأ من مجتمع ديمقراطي (٤١) .

بالاضافة الى ذلك ، شدد توكفيل على ان مشاعر الانتماء والاهمية التي يحسها الناس في مجتمعهم المحلي تجعلهم اكثر استعداداً للعمل لصالح بلدهم ، ويجادل توكفيل على تأثير الديمقراطية على قوة التفاعل الاجتماعي ، وان روابط العاطفة البشرية اوسع مما هي عليه في المجتمعات الارستقراطية (٤٢) .

ويبين المزاي الحقيقية المستقاة من حكومة ديمقراطية بقوله : " لا تزود الديمقراطية شعباً بأمر الحكومات ، لكنها تفعل ما لا تستطيع فعله امهر الحكومات ، انها تنتشر خلال الجسد الاجتماعي نشاطاً لا يتوقف ، قوة وطاقة وافرتهن فوق الحد لم توجدا في أي مكان آخر أبداً ويمكنهما فعل الاعجيب ، مهما كانت الظروف قليلة المواتة لهما . تلك هي ميزات حقيقية " (٤٣) .

وعلى الرغم من تأكيده على العلاقة النموذجية بين المجتمع المدني والدولة في اميركا ، الا انه نبه على المخاطر التي قد تخلق الاستبداد من طرف السلطة بوجه المجتمع ، والتي تكمن في جانبين رئيسيين هما : انعدام المشاركة او ضعفها في المجتمع المحلي وفي الجمعيات المدنية والسياسية اولاً ، وفي تردي قيم المساواة والحرية ثانياً . ولقد اثبت الزمن اللاحق لعصر توكفيل ان ما تخوف منه قد اضحى بعضه متحققاً بصورة او بأخرى .

المبحث الثالث

المداخل المعاصرة للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة :

من خلال تفحصنا لأبرز المدارس الفكرية في المجتمع الغربي وجدنا ان مفهوم المجتمع المدني قد اتخذ له دلالات متعددة ومختلفة بتعدد تلك المدارس والرؤى الفكرية التي انطلقت في رؤاها من سياقات اجتماعية - تاريخية معينة عالجت من خلالها اشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة .

ولكن من تاريخ المجتمعات في العالم الغربي يمكن التمييز على الصعيد الواقعي ، بين نمطين اساسيين من العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في النمط الاول تسيطر الدولة على المجتمع المدني وتنظمه ، فهي تحكم النظام الاجتماعي بتسلط عن طريق التجهز ببيروقراطية قوية (الموذج المثالي فرنسا ، المسار القريب : بروسيا ، اسبانيا ، ايطاليا) . وفي النمط الثاني ، يتنظم المجتمع المدني ذاتياً ، ويبطل فيها تنظيم المجتمع المدني جدوى ظهور دولة قوية وبيروقراطية مهيمنة (الموذج المثالي : بريطانيا ، المسار القريب : الولايات المتحدة ، والديمقراطيات التوافقية كسويسرا) (٤٤) .

لقد تغير الادراك لطبيعة ودور المجتمع المدني ومدى علاقته بالدولة ، عن المفاهيم التي سادت في الماضي . فعند نهاية القرن العشرين اصبح التطور في مفهوم المجتمع المدني ممكناً رؤيته ، كمقياس جوهرى للتطور الديمقراطي ، ومعيار المجتمع المدني عرض بشكل واسع كمصاحب للتغيير الديمقراطي وشرط ضروري لذلك ، ولكن في الواقع ، ان المجتمع المدني هو مجرد واحد من مكونات الديمقراطية وليس جميعها ولكنه مكون حيوي جداً (٤٥) .

والسؤال الهلالي يطرح هنا لما ذا بدأ رواج المفهوم يزداد مع نهاية القرن العشرين ويدخل الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية وخصوصاً ، في بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية ؟ يعزو البعض ذلك الى سياسات العولمة فهي التي نشرته ، ذلك أن المفهوم غربي بالأصل وكان شائعاً في المجتمعات الغربية (٤٦) .

بينما ينسب البعض من الباحثين ، الى انهيار المعسكر الاشتراكي الذي منح المفهوم بعداً تمويماً من خلال منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي باتت تنظر للمجتمع المدني باعتباره المجال الذي يتيح اشراك المواطنين في التنمية البشرية المستدامة ، بعد أن فشلت التنمية في التحقق في دول العالم الثالث (٤٧) . وعن طبيعة

العلاقة المعاصرة بين المجتمع المدني والدولة ، فإنه يمكن رصد مدخلين للتعامل مع تلك العلاقة .

المدخل الأول – المدخل الصراعي :

وفيه يشيع الإدراك الذي يعد المجتمع المدني كمقابل لمفهوم آخر هو الدولة ، التي تمثل المجتمع السياسي ، فالمطالبة بالديمقراطية والحديث عن احترام حقوق الانسان ، قد أصبحت شيئاً فشيئاً ، تتخذ صورة الحديث عن المجتمع المدني ووجوب الاعتراف به أولاً ، وتسعى ثانياً الى ان تقوم كطرف قوي في وجه الدولة (التسلطية) وهكذا تتقرر العلاقة ، منذ الوهلة الاولى في صورة صراع او مجابهة حتمية بين الدولة من جهة وبين المجتمع المدني من جهة اخرى (٤٨) .

ووفقاً لذلك فالمجتمع المدني هو كل المكونات والاطراف التي تقف بالضد من الدولة التسلطية . واضحى المفهوم مادة محورية في الخطاب الفكري والسياسي لبلدان العالم الثالث والوطن العربي ، من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الانسان أي من مدخل وضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة وخلق ثنائية تنافر بينهما .

وفي ذات المدخل ولكن من وجهة نظر معاكسة فيها توجس وريبة واسعة من مفهوم المجتمع المدني ، استنتج البعض بأن قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول اهداف مفهومة وقضايا جزئية دون ارتباط بالاسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئية ، والتي تعود بالأساس الى العولمة الرأسمالية وسياساتها ، فإن هذا يهدد مؤسسات المجتمع المدني بالتحول عن دورها الأساسي كجزء من المجتمع الديمقراطي الى ملطف ومخفف لحدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على مجتمعاتنا (٤٩)

ويترتب طبقاً لوجهة النظر هذه ، ان مفهوم المجتمع المدني يوظف ليكون بديلاً عن الدولة "الوطنية" التي تنسحب من ادوارها التقليدية ومسؤولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والكادحة ، ويستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهemis (٥٠) .

ويمكن ان يوجه لهذا الرأي نقد رئيسي وهو ان الدولة "الوطنية" التي يدافع عنها ويبرر موقفه المضاد للمجتمع المدني دفاعاً عنها قد فشلت في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعها ، وانسحبت أو بدأت تنسحب من دورها كدولة راعية ومن مهمة تقديم الخدمات للمواطنين ، وهنا يأتي المجتمع المدني يملأ ذلك الفراغ جراء الدور الأصيل الذي انسحبت منه الدولة ، من خلال شبكات الحماية الاجتماعية ، وبات ينظر الى منظمات المجتمع المدني كوسائل للتنمية وتوفير حد ادنى من الرعاية الاجتماعية للفقراء الذين هم الأكثر تأثراً بسياسات التكيف الهيكلي ، وهكذا يحل المجتمع المدني محل (دولة الرعاية) .

ويتبين من وجهات النظر السابقة المطروحة ان المجتمع المدني والدولة تحكم علاقتهما حالة تصارعية ، مع اختلاف في النوايا ، فبينما شدد الرأي الأول على ان المجتمع المدني مفهوم يصارع الدولة الاستبدادية ، اكد الرأي الثاني على ان المجتمع المدني يصارع الدولة "الوطنية" وينازعها مسؤولياتها وواجباتها تجاه شعبها . ويبدو ان هذا النوع من الصراع او المباراة هي صفرية ، أي ان طرفاً واحداً فيها هو الذي اذ كسب فيكسب كل شيء والاخر تكون خسارته في كل شيء . ومما لا شك فيه ان الدولة هي ، على الأغلب ، الرابح في مثل هذا الصراع .

المدخل الثاني – المدخل التكاملي :

الذي يشدد على التأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني ، لقد انطلق من فرضية اساسية ، وهي انه في الواقع ، من الصعب ان يعد اداء المجتمع المدني ناجحاً فعلياً بدون الدولة ، فالمواطن ، اداة وغاية السياسة ، وهو في نفس الوقت مفسر بالدولة ومحمي بها . وتقوم الدولة بدور مهم في توفير اطار الاندماج الذي يعمل ضمنه المجتمع المدني والاخير لا يمكنه اداء وظيفته بشكل مناسب بدونها (٥١) .

ويؤكد ذلك المدخل على ان اطار الاندماج الذي توفره الدولة يتضمن طاقماً من القواعد التي تنهي الخصومة السياسية ويجب ان تكون مقبولة ومشروعة من الجميع ، كذلك التأكيد على ثقافة المشاركة في المجتمع ، وهذا يتضمن ، بوضوح ، حكم القانون وقدرة الدولة في ان تخلق درجة من التماسك بدونها يضحى المجتمع المدني ، بشكل حاد ، غير مدني ، ومن المحتمل ان ينزلق الى الفوضى والعداية . ولكن بالمقابل ، يجب ان يكون المجتمع المدني حراً ليتحدى الدولة لكي يمنع العقالية البيروقراطية في عمل الدولة من الوصول الى نوع من التسلطية التي تولد القساوة والعنف (٥٢) .

ومن الواضح ، التأكيد على العلاقة التكاملية بين الطرفين ، التي لا ينصب تركيزها على المجتمع المدني كضمانة للديمقراطية فحسب ، بل ايضاً على بنية الدولة ونظامها السياسي ، وما تكفله للمواطن من حريات مدنية ومساواة امام القانون . أي ان التأكيد يجري هنا على توازن الدولة والمجتمع المدني ومحاولة تجسير العلاقة بينهما او الغاء التناقض بين الاثنين .

ان الدولة يمكنها ، لاجل تحقيق هذه الغاية ، ان تقوم باعادة تنظيم الدولة على اساس فصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتشريع حرية الرأي والتنظيم والتظاهر على اساس دستور يضمن الحريات المدنية وترسيخ مفهوم المواطنة بما هي حقوق وواجبات (٥٣) .

ولكن من الملاحظ ، ان الدولة ، في احيان كثيرة ، تلجأ الى وضع القيود امام فعالية المجتمع المدني ، وتضييق الخناق عليه ، الى درجة يصبح الافراد فيه مجرد رعايا وليس مواطنين في دولة ديمقراطية وللدولة وسائلها في ذلك ، بدءاً من الضوابط التي تضعها لتأسيس منظمات المجتمع المدني ، مروراً بتوجيه انشطتها وتعيين بعض ممثليها في تلك المنظمات لهذا الغرض ، وانتهاءً بتجميد عملها و احياناً بحلها وتعقب ناشطيها (٥٤) .

وهكذا يعاني المجتمع المدني من تبعيته للدولة وبالتالي يخرج عن اطار خاصيته الاساسية ، وهي الاستقلالية عن الدولة ويمكن تعليل ذلك الى ان الدولة قد تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل لكن عدم الثقة هي التي تجعلها تضع القيود على نشاطها . بالإضافة الى ذلك فإن نشاطات الدولة التي تشمل جميع المجالات حولت سلطة الدولة الى اداة مراقبة مستمرة وهذا يقوي من عدم الثقة بين الطرفين ويشكل عائق امام استقلالية المجتمعات المدنية (٥٥) .

وبدوره المجتمع المدني يمكن له ان يؤدي دوراً حيوياً في تحقيق التكامل مع الدولة ، فمن منظور وظائف شخص بعض الباحثين ووظائف المجتمع المدني في هذا المجال ، حماية المواطن من تعسف وتجاوزات السلطة ، وكذلك حمايته ازاء ما تفرزه آليات السوق الرأسمالي من استثناء ولامساواة وتهميش . وكذلك من وظائف المجتمع المدني حماية المواطن من عسف وتجاوزات بعض المنظمات المدنية (كالمنظمات التقليدية العشائرية ، والطائفية والمحلية) ذلك ان تلك المنظمات توفر الحماية ايضاً من سلطة الدولة بشكل او

بأخر ، ولكن هذه الحماية تأتي في العادة على حساب فقدان الفرد لاستقلاليتة كفرد له شخصيته الاعتبارية والقانونية المستقلة وتنعكس مع مفهوم المواطنة (٥٦) .

بالإضافة الى ذلك ، فالمجتمع المدني ومنظماته امامه دور حيوي ليقوم به ويتمثل بتطوير " الثقافة السياسية " حتى تصبح ثقافة مشاركة ومساهمة . حيث تظهر الدولة ، في بعض الاحيان ، مساحة من الديمقراطية والتسامح والاعتراف بالآخر اكثر مما يفعله المجتمع المدني ، ويمكن ان نلمس ذلك في العديد من الدول العربية التي تعطي المرأة حق الترشيح للانتخابات ، فإن هي ترشحت اسقطها المجتمع مستجيباً بذلك لأعراف وتقاليد جامدة (٥٧) وايضاً تعطي الدولة الحق للمواطنين الحق بالترشيح والانتخاب ، فإن اذا بالمواطن عندما يمارس حقه في الانتخاب ، في الكثير من الاحيان ، يختار المرشح على اسس عشائرية او طائفية او محلية او غيرها ، ويبعد عن مفهوم المواطنة الحديثة التي تتمثل في قدرة الفرد على وعي القيم الديمقراطية التي تجعله اكثر قدرة على اتخاذ خياراته .

يتبين من كل ذلك ، بأن لا وجود لدولة من دون مجتمع ، ولا يتحقق استقرار المجتمع من دون دولة ، لأن المجتمع المدني بحاجة الى مجتمع سياسي من خلاله تدار الدولة ، كما أن الدولة بحاجة لمجتمع مدني من خلاله تحصل على شرعيتها .

الخاتمة :

- مما تضمنه البحث ووفقاً لمعطيات الموضوع الذي تم تناوله يمكن ان نضع الاستنتاجات الآتية :
- ١- أن مفهوم المجتمع المدني جاء كنتاج لتطورات تاريخية - اجتماعية شهدتها المجتمعات الغربية . وقد ارتبط وجود (مجتمع مدني) بشرط وجود (دولة حديثة) .
 - ٢- يختلف المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة عن المفاهيم المعاصرة ، ولقد تنوعت الرؤى الفكرية لهذه العلاقة باختلاف مشارب المفكرين والفلاسفة ، وأقرت هذه الرؤى ، نظرياً ، بوجود تمايز بين مجاليهما ، ولكن ، واقعياً ، شهدت المجتمعات الغربية ، على الأغلب ، هيمنة الدولة على المجتمع المدني في تلك المرحلة .
 - ٣- الطرح المعاصر للمفهوم يتلخص في كون المجتمع المدني ليس سوى مؤسسات مدنية بالإضافة الى ثقافة مدنية ، مجال عملها متمايز عن مجال عمل الدولة ، أو بمعنى آخر مستقلة عن سلطة الدولة وغير تابعة او خاضعة لها . ولكن الاستقلالية لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما ، و ذلك لأن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما و شرط النجاح لهما ان يعملان في إطار تكاملي .
 - ٤- يعد المجتمع المدني شرطاً ضرورياً ، وليس شرطاً وحيداً ، لوجود دولة ديمقراطية . حيث الاتجاه نحو بناء مجتمع مدني من شأنه أن يزيد من المشاركة السياسية في الحياة العامة وأن يرسخ مفهوم المواطنة .
 - ٥- توزعت التصورات المعاصرة بشأن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة الى مدخلين اساسيين ، المدخل الأول ، مدخل الصراع او المواجهة بين الطرفين ، سواء كانت هذه المواجهة من طرف المجتمع المدني بوجه الدولة التسلطية او بالعكس . ولم يسلم هذا الطرح من النقد ، وعدّ قاصراً عن تحليل العلاقة بينهما ، ونتيجة لذلك جاء المدخل الثاني ، مدخل التكامل بينهما ، فالدولة والمجتمع المدني يتمايزان بمؤسسات كل منهما وبوظائف هذه المؤسسات ، ويترابطان بترابط وتفاعل تلك المؤسسات .

الهوامش :

- ١- محمد عاطف غيث وآخرون ، الانثروبولوجيا الثقافية ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص٢٩٦ .
- ٢- تيودور فون ادرنو ، محاضرات في علم الاجتماع ، ترجمة : جورج كتورة ، بيروت : مركز الانماء القومي ، د . ت ، ص ٣٠ .
- ٣- المصدر نفسه ، ص ٣٣ .
- ٤- ر . م . ماكيفر وشارل بيدج ، المجتمع ، ترجمة د . السيد محمد العزاوي وآخرون ، القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٧١ ، ج ٢ ، ص ٥٢٨ .
- ٥- المصدر نفسه ، ص ٥٣٢ .
- ٦- المصدر نفسه ، ص ٥٤٧ .
- ٧- د . صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٢٦٤ .
- ٨- المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .
- ٩- د . ناصيف نصار ، نحو مجتمع جديد مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي ، ط ٤ ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١ ، ص ٨٣ - ٨٥ .
- ١٠- د . احسان المفرجي وآخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، د . ت ، ص ٩ .
- ١١- د . حسن صعب ، علم السياسة ، ط ٥ ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٣ .
- ١٢- ر . م . ماكيفر وشارل بيدج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١٥ .
- ١٣- ابراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، القاهرة : مطابع دار الهلال ، ١٩٦٨ ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- ١٤- المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .
- ١٥- رحمن الجبوري (معد) ، المبادئ الاساسية لعمل المنظمات غير الحكومية ، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، مكتب العراق ، ص ١ .
- ١٦- محمد كرو ، " المثقفون والمجتمع المدني في تونس " في : الطاهر لبيب وآخرون ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٣٣٦ .
- ١٧- سعيد بنسعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (ندوة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧ .
- ١٨- د . حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .
- ١٩- جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، ترجمة : ذوقان قرقوط ، بغداد : مكتبة النهضة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٥ .
- ٢٠- المصدر نفسه ، ص ٥٦ .
- ٢١- جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، بيروت : اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، اليونسكو ، ١٩٥٩ ، نقلاً عن د . حسنعيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢٩ .
- ٢٢- جان جاك روسو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ - ٥٠ .
- ٢٣- سعيد بنسعيد العلوي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ - ٧٦ .
- ٢٤- د . احمد جمال ظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ، اربد : مكتبة الكندي ، ١٩٨٨ ، ص ٦٤ .
- ٢٥- المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

- ٢٦- نعيم عطية ، " فلسفة هيجل السياسية " المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٣ ، شباط ١٩٦٣ ، ص ١١٠ .
- ٢٧- د. علي الدين هلال ، د. نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨ .
- ٢٨- د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، " عصر الوحدة والعبرية ، ١٧٧٠ - ١٨٣١ " ، مجلة الهلال ، العدد ١٠ ، اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١١٦ .
- ٢٩- المصدر نفسه ، ١١٩ .
- ٣٠- محمد كرو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٦ .
- ٣١- باحمد جمال ظاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .
- ٣٢- المصدر نفسه ، ص ١١٤ .
- ٣٣- د. سمير امين ، " اوربا الشرقية : مثلث الازمة واوهام الحل " ، مجلة المنار ، العدد ٦٢ ، شباط ١٩٩٠ ، ص ٢٨ .
- ٣٤- برنامج تنمية المجتمع المدني العراقي ، ورشة عمل تدريب مؤسسات المجتمع المدني حول الفساد الاداري واستراتيجية مكافحته ، ٢٠٠٥/٥/٩ - ٢٠٠٥/٥/١٠ ، ص ٤٣ .
- ٣٥- المصدر نفسه ، ص ٤٣ .
- ٣٦- د. حسان محمد شفيق العاني ، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ١١٧ - ١١٨ .
- 37- <http://www.catholiceducation.org> . p. 3. Michael Novak , The Future of Civil Society , :
- ٣٨- نشأ دي توكفيل من عائلة فرنسية لم تقبل ابدًا بالثورة الفرنسية ، وفي السياسة كان ليبرالياً ، وانتقد الاراء السياسية لعائلته البوربونيه . وعندما قذفت ثورة ١٨٣٠ بعائلته خارج السلطة ، فقد فضل الهرب من الصراعات وغادر البلاد الى امريكا وكان مختصاً بقضية دراسة اصلاح السجون . انظر : روبرت م . كرونن ، موجز تاريخ الثقافة الامريكية ، ترجمة مازن حماد ، عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٠ .
- ٣٩- المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .
- ٤٠- نجسن صعب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ - ١٠٨ .
- ٤١- جون الستر ، رون سلاجستاد ، الدستورية والديمقراطية ، ترجمة : سمير عزت نصار ، عمان : دار النسر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص ٧٥ .
- ٤٢- المصدر نفسه ، ص ٧٤ .
- ٤٣- المصدر نفسه ، ص ٨٤ .
- ٤٤- برتران بادى وبيار بيرنيوم ، سوسيولوجيا الدولة ، ترجمة : جوزف عبد الله وجورج ابي صالح ، بيروت : مركز الانماء القومي ، د . ت ، ص ٩٩ .
- 45- Martin Shaw Fromleser Kurtz, (ed) Civil Society Encyclopaedia of Violence , pease and Conflict , Sandiego Academic press, pp . 269 – 78 in <http://www.sussex.ac.uk/users/hafa3/cs.htm> .
- ٤٦- د. ثريا البرزنجي ، " اراء وافكار : المجتمع المدني المرأة العراقية والمفاهيم المعاصرة " في <http://www.almedapaper.com/paper.php?Source=akbar8mlf> = interpage & sid = 14784 .
- ٤٧- جميل هلال ، " حول اشكاليات مفهوم المجتمع المدني " ، في : <http://www.boell-meo.org/ar/web1219-htm> .
- ٤٨- سعيد بنعيد العلوي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

- ٤٩- عبد الغفار شكر ، لا نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته واطاره التنظيمي " في : .
Org /pivot <http://www.mowaten>
- ٥٠- المصدر نفسه .
- 51- <http://www.ssecs.As.uk/gs/.htm> . George Schopflin , Civil Society , Ethnicity and the State :athreifold relation ship .
- 52- Ibid
- ٥٣- جميل هلال ، مصدر سبق ذكره .
- ٥٤- د. علي الدين هلال و نيفين سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٣ .
- ٥٥- فريق عبد الرحمن دوسكي ، " المجتمع المدني والدولة دلالات المفهوم واشكاليات العلاقة " ، في : .
Org /pages / mgtma – copy (5) . htm <http://www.taakhinews>
- ٥٦- جميل هلال ، مصدر سبق ذكره .
- ٥٧- د. علي الدين هلال و نيفين سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩ .

المصادر :

أولاً : باللغة العربية

أ- الكتب :

- ١- إبراهيم ، د. حسنين توفيق ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ .
- ٢- ادرنو ، تيودورفون ، محاضرات في علم الاجتماع ، ترجمة : جورج كتورة ، بيروت : مركز الانماء القومي ، د . ت .
- ٣- الاسود ، د. صادق ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩١ .
- ٤- إلستر ، جون – سلاجستاد ، رون ، الدستورية والديمقراطية ، ترجمة : سمير عزت نصار ، عمان : دار النسر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .
- ٥- بادي ، برتران – بيرنوم ، بيار ، سوسيولوجيا الدولة ، ترجمة جوزيف عبد الله وجورج ابي صالح ، بيروت : مركز الانماء القومي ، د . ت .
- ٦- برنامج تنمية المجتمع المدني العراقي ، ورشة عمل تدريب مؤسسات المجتمع المدني حول الفساد الاداري واستراتيجية مكافحته ، ٩-١٠ / ٥/ ٢٠٠٥ .
- ٧- الجبوري ، رحمن ، (اعداد) ، المبادئ الاساسية لعمل المنظمات غير الحكومية ، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، مكتب العراق ، د . ت .
- ٨- روسو ، جان جاك ، في العقد الاجتماعي ، ترجمة : ذوقان قرقوط ، بغداد : مكتبة النهضة ، ١٩٨٣ .
- ٩- صعب ، د. حسن ، علم السياسة ، ط ٥ ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٧ .
- ١٠- ظاهر ، د. احمد جمال ، دراسات في الفلسفة السياسية ، اريد : مكتبة الكندي ، ١٩٨٨ .
- ١١- عامر وآخرون ، ابراهيم ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، القاهرة : مطابع دار الهلال ، ١٩٦٨ .
- ١٢- العاني ، د. حسان محمد شفيق ، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .

- ١٣- العلوي وآخرون ، سعيد بنسعيد ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (ندوة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .
- ١٤- غيث وآخرون ، محمد عاطف ، الانثروبولوجيا الثقافية ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .
- ١٥- كرونن ، روبرت م ، موجز تاريخ الثقافة الامريكية ، ترجمة : مازن حماد ، عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ .
- ١٦- لبيب وآخرون ، الطاهر ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .
- ١٧- ماكيفر ، ر . م - بيدج ، شارل ، المجتمع ، ترجمة د. السيد محمد العزاوي وآخرون ، ج ٢ ، القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٧١ .
- ١٨- المفرجي وآخرون ، د. احسان ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، د . ت .
- ١٩- نصار ، د. ناصيف ، نحو مجتمع جديد مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي ، ط٤ ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١ .
- ٢٠- هلال ، د. علي الدين - مسعد ، د. نيفين ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ .

ب- المقالات :

- ١- امين ، د. سمير ، " اوربا الشرقية : مثلث الازمة واوهام الحل " ، مجلة المنار ، العدد ٦٢ ، شباط ١٩٩٠ .
- ٢- عطية ، نعيم ، " فلسفة هيجل السياسية " ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٣ ، شباط ١٩٦٣ .
- ٣- مصطفى ، د. احمد عبد الرحيم ، " عصر الوحدة والعبقرية ١٧٧٠ - ١٨٣١ " ، مجلة الهلال ، العدد ١٠ ، اكتوبر ١٩٦٨ .

ثانياً : مواقع الأنترنيت :

- 1- <http://www.almedapaper.com / paper. Php? Source = akbar & mlf = interpage & sid = 14784 .>
- 2- <http://www.boell-meo. Org/ar/web 1219-htm .>
- 3- <http://www.catholic education . org .>
- 4- <http://www.mowaten. Org/pivot/>
- 5- <http://www.ssees. Ac . uk/gs/.htm .>
- 6- <http://www.sussex. Ac . uk/users/ hafa 3/cs . htm .>
- 7- [http://www.taakhinws . org/pages/ mgtma - copy \(5\) - htm .](http://www.taakhinws . org/pages/ mgtma - copy (5) - htm .)